دور هيئات المرافقة والدعم في دفع المقاولاتية بولاية بومرداس ومساهمتها في التشغيل

The role of the accompanying and support bodies in the promotion of entrepreneurship in the wilaya of Boumerdes and their contribution to employment

جهيدة نسيلي *
AEAHH، جامعة امحمد بوقرة-بومرداس – الجزائر
d.nassili@univ-boumerdes.dz

حنيفة لنوار
AEAHH، جامعة امحمد بوقرة-بومرداس – الجزائر
h.lenouar@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإستلام: 2021/11/08 تاريخ القبول: 2021/12/29 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تهدف دراستنا إلى التعرف على مفهوم المقاولاتية ومختلف العوامل المؤثرة على البروز المقاولاتي، مع تشخيص أداء هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في ولاية بومرداس لتحديد مدى فعالية هذه الهيئات في نجاح واستمرارية المؤسسات الناشئة، والمساهمة في خلق مناصب الشغل بالولاية.

وقد توصلنا إلى أنه بالرغم من الفعالية التي أثبتتها المقاولاتية على مستوى ولاية بومرداس في التشغيل والذي أدى إلى انخفاض معدلات البطالة ورغم الإجراءات التحفيزية التي اتبعتها الدولة في تشجيع العمل المقاولاتي، إلا أن تأثير سياسة ترشيد النفقات العمومية التي اتبعتها الدولة ما بعد سنة 2015 بسبب انهيار أسعار البترول أثر وبشكل كبير على مختلف الأجهزة والهيئات الداعمة والذي ظهرت أثاره بوضوح في تراجع كبير في عدد المؤسسات المنشأة سنة 2017 ومنه استحداث مناصب الشغل.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أجهزة الدعم والمرافقة، التشغيل، بومرداس.

تصنيف JEL: J26, M14, H83 .

Abstract:

Our study aims to identify the concept of entrepreneurship and the different factors that influence the emergence of entrepreneurship, and analyze the performance of support organizations and business support in the wilaya of Boumerdes, to determine the 'effectiveness of these organizations in the success and sustainability of emerging small businesses, and in job creation.

We found that, despite the effectiveness demonstrated by these institutions which led to a drop in unemployment rates and despite the incentive measures adopted by the State to promote entrepreneurship, the policy of rationalization of public expenditure adopted by The state after 2015, due to the collapse in oil prices, had a significant impact on the various support organizations resulting in a significant drop in the number of companies created in 2017, including job creation.

Keywords: Entrepreneurship, small and medium-sized enterprises, support and accompaniment organizations, Employment, Boumerdes

Jel Classification Codes: J26, M14, H83.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

على غرار العديد من الدول، شهدت الجزائر تحولات اقتصادية واجتماعية نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عاشتها في فترة الثمانينات وكذا تراجع أسعار النفط، لذلك أضحى من الضروري إيجاد السبل والبدائل التي من شأنها توسيع وتنويع قاعدة اقتصادية وخلق مصادر تمويل جديدة، لذلك اتجهت إلى تشجيع دعم المشاريع المقاولاتية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذا المجال الذي أصبح يلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي كونه يتسم بالمرونة وسهولة تكيفه التي تجعله قادرا على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل، وذلك لاعتماده على الابتكار والإبداع والتجديد والتطوير، إذ كان لزاما على الدولة العمل على زيادة فعالية المقاولاتية.

وقد عززت هذا المسعى من خلال استحداث عدة هيئات وأجهزة لمرافقة ودعم الشباب حاملي المشاريع أو المقاولين وإخراجهم من قيود الوظيف العمومي وهاجس البطالة؛ وعليه فالإشكالية التي يمكن طرحها تتمثل في:

إلى أي مدى تساهم المقاولاتية في النهوض بقطاع التشغيل، وما مدى فعاليتها في محاربة البطالة؟

ولتحليل هذه الإشكالية ودراستها بطريقة معمقة، قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم المقاولاتية وما هو موقعها من التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟
- ما انعكاس دعم المشاريع المقاولاتية على استحداث مناصب الشغل في ولاية بومرداس؟
- ما هي أجهزة الدعم والمرافقة في الجزائر وما هي الهيئة الأكثر فعالية في الدعم ومنه خلق مناصب الشغل في ولاية بومرداس؟

1.1. الفرضيات: في إطار الإجابة على الإشكالية المطروحة:

- تعتبر المقاولاتية عامل أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تساهم المقاولاتية في استحداث مناصب الشغل، ومن ثم، القضاء على البطالة والتأثير على مستوى الشغيل؛
- هيئات الدعم والمرافقة من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة والتي من شأنها أن تعزز البروز المقاولاتي لدى الشباب الجزائري بصفة عامة، والشباب البومرداسي على وجه الخصوص

2.1. أهداف البحث:

- ✓ التعرف على مفهوم المقاولاتية ومختلف العوامل المؤثرة على البروز المقاولاتي؛
- ✓ تشخيص أداء هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في ولاية بومرداس؛
- ✓ مدى فعالية هيئات الدعم والمرافقة في نجاح واستمرارية المؤسسات الناشئة.

3.1. حدود البحث: قد اشتملت هذه الدراسة على مجموعة من المعطيات المتعلقة بالموضوع والخاصة بالجزائر، وأخذت ولاية بومرداس كمثال للتحليل، وتحديد مساهمة المقاولاتية على مستوى الولاية في التشغيل خلال الفترة الممتدة بين سنة 2013 وسنة 2017، لما تشكله هذه المرحلة من منعرج حاسم لخروج الجزائر من الأزمة الاقتصادية المرتبطة بالتبعية النفطية والتي كان لها تأثير سلبي مباشر على التوظيف من جهة، ومن جهة أخرى تدارك مخلفات الأزمة خاصة في الجانب المتعلق بالجبهة الاجتماعية التي تؤثر على الاستقرار ككل.

2. الإطار المفاهيمي للمقاولاتية:

تعتبر المقاولاتية مجال برز وتطور كباقي المجالات العلمية، حيث لم تقتصر دراستها على الاقتصاديين فقط بل تعداه إلى علماء الاجتماع، علماء النفس والمختصين في علوم التسيير. وهي ظاهرة موجودة منذ القدم، غير أنه لا يوجد إجماع حول تعريفها وحول تحديد مفهومها حيث تعددت التعاريف التي تناولتها.

1.2. تعريف المقاولاتية:

حسب فايول وفيرستراييت (Fayolle et Verstraete -2005) المقاولاتية هي مجال كثير التعقيد أو معقد وكثير التجانس من أجل تعريفه في تعريف واحد ويقترحان تصنيف مختلف التعاريف المقترحة من طرف المختصين حسب أربعة أشكال أو نماذج وهي(JANSSEN, 2016, p. 32):

- **نموذج فرص الأعمال:** هذا النموذج يعرف المقاولاتية على أنها القدرة على إنشاء واقتناص أو تحديد الفرص واستغلالها ويمزجها أحيانا مع بعض المفاهيم مثل القدرة على تجميع الموارد لمتابعة الفرص، كما يهتم بمصادر الفرص، طريقة الاستكشاف، التقييم والاستغلال كما يركز أيضا على الأفراد المكتشفين، المطورين والمستغلين.
- **نموذج إنشاء المنظمة أو المؤسسة:**حسب غارتنر (Gartner- 1990) في هذا النموذج تعرف المقاولاتية على أنها إنشاء منظمة من طرف شخص أو عدة أشخاص؛ كما يعرف هذا الاتجاه المقاولاتية بأنها القدرة على تحويل الأفكار إلى نشاط عن طريق خلق عمل أو منظمة (كولين ومور(Collins et Moore 1964؛ كما تعد المقاولاتية ظاهرة تمزج أو تجمع بين الفرد أو المنظمة حيث عرف كل واحد منهما بالآخر وهي علاقة تكاملية بين المقاول والمنظمة.(Radjhi, 2012, p. 19)
- **نموذج خلق القيمة:** حسب رونستار، وبرويات وجوليي2001 Ronstadt 1984, Bruyatet julier))، في هذا السياق تعرف المقاولاتية على أنها ظاهرة أو عملية خلق قيمة فردية اقتصادية أو اجتماعية؛ في هذا النموذج يتم ربط زيادة الأعمال أو المقاولاتية بالنمو الاقتصادي.
- **نمودج الابتكار:** حسب شمبنتر(Schumpeter)هذا المنظور يولي أهمية بالغة للابتكار في تعريفه للمقاولاتية؛ وحسب كارلند وآخرون(Carlandet al 1984)الابتكار يسمح أيضا بتمييز المقاولين عن أصحاب المشاريع أو مالكي ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يمكن أن يأخذ الابتكار عدة أشكال مختلفة (منتوجات أو خدمات جديدة، موارد المواد الأولية جديدة طرق إنتاج جديدة، طرق توزيع وبيع جديدة وأسواق جديدة، منظمات جديدة ....) أي أن الابتكار هو ركيزة المقاولاتية.

وقد عرف مرصد المقاولة العالمي(Global Entrepreneurship Monitor GEM)المقاولة على أنها محاولة جديدة في العمل أو خلق مغامرة جديدة مثل توظيف النفس وإنشاء منظمة جديدة أو توسيع المنظمة الحالية أو توسيع مجالات العمل الحالي من قبل الأفراد أو تأسيس أعمال تجارية.(إسماعيل، 2010، صفحة 70)

أما المشرع الجزائري عرف المقاولة بموجب المادة 549 من القانون المدني على أنها "عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيء أو يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر"(الجريدة الرسمية ج ج د ش، 1975، صفحة 37)؛ بينما عرف القانون الأساسي للحرفي المقاولة على أنها استخدام وسائل الإنتاج في منظمة دائمة أسست على نشأة مادية فالعمل يعتبر تجاريا إذا كان يتم على شكل مشروع وهو موضوع يعتمد على فكرتين أساسيتين التكرار والتنظيم(الجريدة الرسمية ج ج د ش، 1982، صفحة 35).

مما سبق نجد أن المقاولة تتمحور حول النقاط التالية:

- المقاولة هي التعرف على فرص الأعمال من طرف الأفراد أو المنظمات؛
- المقاولة هي إنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة؛
- المقاولة هي خلق قيمة؛
- المقاولة هي إنشاء مؤسسة جديدة في إطار القانون السائد؛
- المقاولة هي الابتكار والإبداع؛
- المقاولة تتضمن تحمل المخاطر وتقبل الفشل.

2.2 . دور المقاولاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يختلف الدور الذي تلعبه المقاولاتية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من بلد لآخر تبعا لمستوى التطور والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، وبغية إظهار هذا الدور نتطرق إلى مدى إسهام المقاولاتية في الاقتصاد الوطني من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن نلخصها بشكل عام فيما يلي:

❖ **الدور الاقتصادي للمقاولاتية:**

- **التنمية الاقتصادية:** توجد العديد من الدراسات التي تناولت تحليل مدى تأثير التنمية الاقتصادية لإنشاء المؤسسات وحسب فايول (Fayolle)، فقد توصل إلى أن هذه العلاقة تدرس من خلال مؤشرين هما الناتج الداخلي الخام PIBومعدل التشغيل Variation de l'emploi،وبشكل عام تساهم المقاولاتية في التنمية الاقتصادية من خلال:

- رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي؛
- تدعيم التنمية الإقليمية بفضل قدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة؛
- الإسهام في تنويع الإنتاج وتنويع الهيكل الصناعي؛
- زيادة القدرة على المنافسة وخلق أسواق جديدة؛
- نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية أو القيام بابتكارات تكنولوجية جديدة.

❖ **الدور الاجتماعي للمقاولاتية:**

- خلق مناصب عمل والتقليل من البطالة؛
- محاربة الفقر وعدالة توزيع الدخل من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين لأنها تتطلب إمكانيات استثمارية متواضعة؛
- تكوين نسق قيمي متكامل وتقوية العلاقات الاجتماعية، خاصة المقاولات العائلية منها؛
- زيادة إحساس الفرد بالحرية والاستقلالية وترقية روح المبادرة؛
- ظهور المرأة المقاولة، خاصة على مستوى أنشطة الخياطة والطرز والصناعات التقليدية.

❖ **التكوين والتعليم المقاولاتي:**

إن ظهور اقتصاد المعرفة دفع بالاهتمام بالتعليم المقاولاتي خاصة بالجامعات لكونه يمثل دورا مهما في إعداد الشباب بشكل جيد من خلال مقررات تدريسهم، وذلك من منطلق أن التعرض لمقررات في المقاولاتية والإبداع يخلق لدى الطلبة قدرا من الاهتمام ببدء أعمال تجارية.(شطة، 2017، صفحة 15)

ويشير تقرير GEM لسنة 2011 إلى أن هناك تناسب طردي بين مستوى التعليم ومعدل النشاط المقاولاتي، ومن خلال أحد الدراسات التي أجريت سنة 2010 على طلاب وإطارات جزائريين تبين أن غالبية المستطلعين يعتقدون أن التعليم يشجع روح المبادرة والإبداع ومع ذلك وجدت هذه الأغلبية أن التكوين المقاولاتي لا يزال غائبا في مجال التعليم في الجامعات، وأن التكوينات المتوفرة لا توفر المفاهيم الضرورية للفهم الجيد لمنطق الأعمال.(قريشي، 2015، صفحة 169)

في الجزائر يتجه الكثير من خريجي الجامعات والمعاهد وحتى بعض الباحثين إلى العمل في مؤسسات قد تكون كبرى لكن في ميادين بعيدة عن مجال خبرتهم وبحثهم؛ إن ذلك لا يؤدي إلى خلق قيمة مستديمة وبالتالي فالملاحظ في واقعنا هو أن المسارات العلمية غير مثمنة في ظل بيئة مليئة بالتحديات العلمية والتقنية والتي لا يمكن مواجهتها إلا من خلال الإبداع والتجديد التكنولوجي.(بدراوي، 2015، صفحة 82)

كما أن مشكل علاقة الجامعة والمؤسسات البحثية مع المحيط الاقتصادي عموما والمقاولات بالخصوص مازال مطروحا بقوة، بالإضافة إلى النقص الواضح في إدراج ثقافة المقاولة ضمن المسارات التعليمية والتكوينية باستثناء بعض التجارب على مستوى الجامعات الجزائرية التي قامت بإنشاء دار المقاولاتية أو حاضنات الأعمال، تتكفلان بتنشيط ملتقيات وندوات لفائدة الراغبين في إنشاء المؤسسات وكذا التكفل بتدريس مادة المقاولاتية في كل أقسام الجامعة، غير أن هياكل التكوين الموجودة تعتمد على التلقين وعدم المبادرة.(قريشي، 2015، صفحة 169).

3. عرض لوضعية البطالة والتشغيل على مستوى ولاية بومرداس:

1.3. تطور البطالة في ولاية بومرداس من 2013 إلى 2017

عرفت معدلات البطالة تطورا من سنة إلى أخرى، إذ ارتفعت إلى 9.95% سنة 2017 مقابل 8.48% سنة 2013، والجدول الموالي يوضح نسب البطالة في الولاية من 2013 إلى 2017.

الجدول رقم1: تطور معدلات البطالة في ولاية بومرداس من 2013 إلى 2017 مقارنة بالوطنية.

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
معدلات البطالة في بومرداس	8.48	9.10	11.27	10.29	9.95
معدلات البطالة وطنيا	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على معطيات مقدمة من مديرية التشغيل.

من خلال النظر إلى المعطيات أعلاه يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى 2013-2015 أين نشهد ارتفاع في معدلات البطالة، إذ انتقلت من 8.48% عام 2013 إلى 11.27% عام 2015، أي بمعدل نمو يقدر بـ 2.79%،بينما نلاحظ انخفاض طفيف في المرحلة الثانية حيث قدر بـ 1.32% ما بين 2015 و2017، إذ انخفض معدل البطالة عام 2017 إلى 9.95% .

وإذا قمنا بمقارنة هذه المعدلات مع نظيراتها بتلك المسجلة على المستوى الوطني نلاحظ أن منحى تطور معدلات البطالة المسجلة وطنيا مرت بنفس التطور المسجل في المرحلة الاولى في ولاية بومرداس، إذ نلاحظ انخفاض طفيف في معدلات البطالة وطنيا وذلك بنسبة 1.4%، ونلاحظ انخفاضها في سنة 2016 إذ سجلت نسبة البطالة 10.5%، ونشهد عودة ارتفاعها في عام 2017 بنسبة 1.2%وطنيا ولكن في ولاية بومرداس نقرأ انخفاضا؛ وهنا نشير إلى أن معدلات البطالة مرتفعة في المناطق أو الدوائر التي تتميز بالطابع الريفي حيث نسجل متوسط معدلات البطالة بـ12.10%في دائرة دلس والتي تبعد بـ 54 كلم عن المقر الإداري للولاية في حين تبعد عن العاصمة بـ104 كلم،

ونلاحظ أن معدلات البطالة المسجلة في دائرة بومرداس تعتبر منخفضة مقارنة بالدوائر الأخرى بالرغم من أنها ذات كثافة سكانية عالية، حيث تحوي 50.03%من سكان الولاية حسب إحصاءات سنة 2015، حيث نسجل بها متوسط معدل بطالة في الفترة 2013-2016 بحوالي 5.93%(مديرية التشغيل لولاية بومرداس، 2017)؛ فارتفاع معدلات البطالة لا يعكس عدد السكان، وإنما يرجع إلى عوامل أخرى، أهمها الطابع الريفي للمناطق التي تحوز على معدلات بطالة مرتفعة، والتي يمكن نسبها إلى قلة المشاريع الاستثمارية القادرة على استيعاب الفئة النشيطة.

2.3. توزيع طلبات العمل حسب المستوى التأهيلي:

أحصيت طلبات العمل في ولاية بومرداس حسب المستوى التأهيلي، تباين حسب مؤهلات طالب العمل، فنلاحظ أن فئة الأشخاص بدون مؤهلات أكثر بحثا عن العمل حيث تراوحت الطلبات بين 12572 سنة 2014 و14375 في سنة 2017، كما تبين الإحصائيات أن فئة المساعدون العائليون هم الفئة الأقل طلبا للعمل ولكن نلاحظ أن عدد الطلبات في هذه الفئة تتزايد من سنة إلى أخرى، حيث أحصيت 69 طلب عمل لسنة 2013 بينما سجلت 289 طلب لسنة 2016، ويتبين أن طلبات الفئات ذو مستوى تعليمي من تقنيين وتقنيون سامون وإطارات هم أقل طلبا للعمل مقارنة بالفئات دون مستوى تعليمي ولكنها تتزايد من سنة إلى أخرى ونرجع ذلك إلى زيادة حاملي الشهادات، ما يفسر التسهيلات التي قدمتها الدولة في مجال النهوض بالمستوى التعليمي للأفراد، كما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم 01: توزيع الطلبات حسب المستوى التأهيلي

المصدر: من إعداد الباحثتين انطلاقا من المعطيات المقدمة من مديرية التشغيل

3.3. وضعية التشغيل في ولاية بومرداس:

بلغ العدد الإجمالي للفئة النشيطة للولاية في نهاية سنة2017 حوالي 579186 شخص أي بمعدل نشاط يساوي 60.31% من مجموع سكان الولاية، ينقسم بين الفئة المشتغلة المقدرة بمقدار 521517 فرد بنسبة 90.04% و57669 شخص بدون عمل ويبحثون عن عمل بمعدل بطالة يساوي 9.95%، الفئة النشيطة عرفت زيادة ب 21230 شخص مقارنة بالسنة السابقة 2016، والجدول الموالي يوضح توزيع اليد العاملة على النشاطات الرئيسية.

الجدول رقم02: تطور تعداد العمالة في القطاعات الرئيسية من 2013 إلى 2017

النشاط	2013		2014		2015		2016		2017	
	العمال	%	العمال	%	العمال	%	العمال	%	العمال	%
الصناعة	7413	14.69	8643	15.88	7084	11.79	7525	12.37	13715	24.25
الفلاحة والصيد البحري	5156	10.21	4609	8.47	4579	7.62	4607	7.57	4849	8.57
البناء والاشغال العمومية	20014	39.66	20177	37.07	25442	42.34	25592	42.09	15739	27.83
الخدمات	17508	34.69	20442	37.56	22602	37.61	22681	37.30	21690	38.35
المقالع والمحاجر	366	072	561	1.03	377	0.62	397	0.65	561	0.99

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معلومات مقدمة من مديرية الطاقة والمناجم.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسب لعدد العمال سجل في قطاعي البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات حيث سجل في سنة 2013 نسبتي 39.66 تفسير ارتفاع هذه النسبة في 2013-2014 راجع إلى الغلاف المالي الذي استفاد منه هذا القطاع في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وكثرة المشاريع المسطرة في هذا المجال كالسكن والطرقات و34.69% على الترتيب، وبقي هذان القطعان يسجلان نفس النسب تقريبا حتى سنة 2017 حيث سجل ارتفاع في نسبة اليد العاملة في القطاع الصناعي والتي تقدر 24.25%، وهذا يدل على سياسة الحكومة في الدفع بالقطاع الصناعي المنتج للسلع والخدمات خاصة بعد انخفاض سعر البترول، ويبقى قطاع الخدمات يوظف اكبر نسبة من اليد العاملة وتقدر بـ 38.35% حوالي 21690 عامل سنة 2017. غير أن تطور العمالة لم يكن بمستويات كبيرة حيث نسجل 1% في سنتي 2015 و2016 أي بزيادة بنسبة 1% في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، كما نسجل انخفاض نسبة العمالة في 2017 مقارنة مع عام 2016 حيث سجل بـ-7% وهذا راجع لعملية تطهير ملف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرح بها من طرف الصندوق الوطني للعمال الأجراء، حيث تم مسح جميع المؤسسات غير تابعة لولاية بومرداس-(رغاية، الرويبة) والتي كانت قبل 2016 تتم على مستوى الصندوق الوطني للعمال الأجراء لولاية بومرداس بالرغم من التقسيم الإداري لعام1997 الذي ضم 06 بلديات من بومرداس إلى ولاية الجزائر.

4. دراسة وتحليل مساهمة المقاولاتية في التشغيل بولاية بومرداس:

تحصي ولاية بومرداس 36 منطقة نشاطات وخدمات موزعة على بلديات الولاية، وحظيرة صناعية مساحتها 136.04 هكتار تقع على مستوى بلدية الأربعطاش، التي تضم مشاريع استثمارية هامة ذات طابع صناعي منتج وكذا المشاريع الخدماتية(مديرية الصناعة والمناجم لولاية بومرداس، 2017)، تتنوع الأنشطة الاستثمارية على مستوى الولاية بتنوع خصائصها الجغرافية خاصة وأنها ولاية ساحلية إذ نسجل عديد الاستثمارات في مجال السياحة من فنادق ومركبات سياحية التي تساعد في تنمية السياحة في الولاية.

1.4. تأثير الممارسة المقاولاتية بولاية بومرداس على التشغيل خلال الفترة سنة 2013 -2017

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية بومرداس ديناميكية معتبرة تؤهله إلى لعب دور مهم في ترقية النمو الاقتصادي والتنمية المحلية.

- **تعداد حظيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تطورت حظيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس وذلك نظرا للجهود المبذولة من طرف السلطات المحلية من اجل الرفع هذا القطاع، حيث أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر، إذ بلغ 8701 مؤسسة سنة 2013، ليصل إلى 12182 مؤسسة سنة 2016، غير أنه في سنة 2017 شهد هذا القطاع تراجعا ملحوظا من حيث العدد الذي انخفض إلى 9394 مؤسسة، وبعد الاستفسار على مستوى مديرية الصناعة والمناجم، تم تفسير هذا الانخفاض من خلال المعالجة المعمقة لشطب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى صندوق الضمان الاجتماعي أي أن هذه المؤسسات لم يتوقف نشاطها إلا من الناحية الإدارية نظر للتغيرات في مسار حياتها الاقتصادية كتغير الوضعية و/أو المقر الاجتماعي، تغيير طبيعة النشاط. ومن أجل التعمق في مدى نجاعة وتمكن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جدير بنا أن نتمعن في أهم الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي تتمركز حولها والجدول التالي يوضح لنا ذلك.

جدول رقم03: التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات

قطاع النشاط	2013	2014	2015	2016	2017
أشغال عمومية	-	2413	2854	2922	2080
الفلاحة والصيد البحري	-	556	662	745	768
الصناعة	-	1271	1465	1640	1423
الخدمات	-	2857	3416	3835	2668
التجارة	-	1757	2150	2217	2005
السياحة	-	479	556	614	428
قطاعات أخرى	-	159	201	209	94
المجموع	8707	9492	11304	12182	9394

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم

نلاحظ من خلال المعطيات الواردة بالجدول أن نشاط الخدمات هو الأكثر انتشارا على مستوى الولاية، إذ تصدر المراتب الأولى بنسب متتالية تقدر بـ30%، ويعود ذلك لتنوع فروع النشاط الخدماتي، كما تعتبر الأشغال العمومية، التجارة والصناعة من القطاعات الأكثر جذبا للمقاولين في الولاية.

إن توجه المقاولين نحو تقديم الخدمات يعطينا نظرة مبدئية على نوعية مؤهلاتهم، وكذا انقيادهم نحو تحقيق الربح السريع وعدم المخاطرة، إذ أن قطاع الخدمات لا يحدث قيمة مضافة حقيقية رغم أهميته في حياة المجتمع؛ بينما تفسر زيادة المؤسسات التابعة لقطاع الأشغال العمومية إلى كثافة المشاريع لاسيما البرامج المختلفة للسكنات التي تشهدها الولاية منا شجع المقاولات الخاصة إضافة إلى المشاريع المتعلقة بإنجاز الطرقات وصيانتها.

كما تبين الإحصائيات السابقة عزوف المقاولين وعدم إيلائهم العناية اللازمة بقطاعي الفلاحة والصيد البحري والسياحة رغم أن ولاية بومرداس تملك مقومات فلاحية وسياحية بامتياز، إذ يبلغ طول واجهتها البحرية 100 كلم؛ فغياب الاستثمار في القطاع الفلاحي لا يعني غياب النشاط الفلاحي، حيث أنه يمارس بشكل تقليدي غير رسمي من طرف الفلاحين وهو ما يحرمهم من مختلف أشكال الدعم التي تسمح لهم بتطوير نشاطهم.

تجدر الإشارة أن الحصة الأكبر في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود للقطاع الخاص، حيث أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع العام خلال الفترة المدروسة لم تتغير والجدول الموالي يوضح هيمنة القطاع الخاص.

الجدول رقم 04: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعين العام والخاص

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع الخاص	8690	9475	11287	12165	9377
القطاع العام	17	17	17	17	17

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتماد على إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم.

يعتبر القطاع الخاص على مستوى الولاية أكثر فعالية من القطاع العام، وهذا ما يفسر بوضوح السياسة المنتهجة من طرف الدولة في السنوات الخيرة الرامية إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص عن طريق المقاولاتية من خلال الآليات والتدابير التي قامت بوضعها في هذا الإطار.

- **التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس:** لقد جاء ترتيب الخمس بلديات الأولى من حيث تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية سنة 2013 كالتالي: بومرداس، بودواو، دلس، برج منايل، خميس الخشنة، وحافظت هذه البلديات على نفس الترتيب إلى غاية نهاية سنة 2017، أي بمعدل 48% و49% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متمركزة في 05 بلديات من مجموع 32 بلدية، وهذا ما يفسر توجه المقاولين للتركيز في المناطق الحضرية وبالقرب من التجمعات السكانية الكبيرة، وبالنظر للدور الذي يمكن أن تلعبه المقاولاتية في التنمية المحلية وخصوصا في مجال امتصاص البطالة فإن طبيعة توزيعها على تراب الولاية لا يخدم التنمية المتوازنة، وللتفصيل أكثر في كيفية هذا التوزيع، أردنا القيام بدراسة وتحليل التوزيع القطاعي للنشاطات عبر إقليم كل بلدية، إلا أنه نظرا لعدم توفرنا على المعلومات الكافية لم نتمكن من ذلك.
- **مساهمة المقاولاتية في التشغيل:** تبعا للإجراءات المتخذة من قبل الدولة، فقد استفاد شباب الولاية من أجهزة التشغيل المؤقت، غير انه لم يتسنى للمستفيدين منها الظفر بمنصب عمل دائم إلا بنسبة قليلة، وقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توظيف 50457 عامل في نهاية سنة 2013 ليرتفع إلى 56554 عامل سنة 2017.

جدول رقم05: تطور مناصب الشغل.

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8707	9492	11304	12182	9394
عدد مناصب الشغل	50457	53871	60084	60802	56554
متوسط عدد العمال /مؤسسة	5.79	567	5.31	4.99	6.02

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم.

بالنظر إلى كثافة العمالة في المؤسسات الناشطة، تبين من خلال الجدول أن متوسط العمال في كل مؤسسة محصور بين 5 و6 عمال؛ وللتفصيل أكثر ارتأينا دراسة كل سنة على حدى لمعرفة مدى نجاعة التشغيل في مختلف القطاعات، حيث استغلينا على سبيل المثال لا الحصر، إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم المتعلقة بسنة 2017، فاتضح أن قطاع الأشغال العمومية يوظف أكبر نسبة من اليد العاملة إذ أنها وصلت إلى 27.83% من المجموع الإجمالي لعدد العمال المستخدمين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم يليه قطاع الصناعة بنسبة 24.23%؛ فمتوسط العمال في المؤسسات الناشطة بقطاع الأشغال العمومية بلغ ما يقارب 08 عمال، بينما نجد أن متوسط العمال في القطاعين التجاري والخدماتي محصور بين ما يقارب 03 إلى 05 عمال لكل مؤسسة وأقل من 03 عمال في قطاع السياحة.

وبتحليل المعطيات السابقة نستنتج أن القطاعات التي تشكل بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة ضعيفة تتميز بكثافة اليد العاملة كالقطاعين الفلاحي والصناعي، إذ يبلغ متوسط العمال ما بين 06 و10 عمال على التوالي وهذا ما يعني أن قطاعات النشاط المهيمنة ليست بالضرورة قادرة على توظيف أكبر قدر من اليد العاملة كقطاعي التجارة والخدمات؛ على ضوء هذه النتائج فإنه من الضروري دعم وإنشاء المقاولات الناشطة في قطاعات النشاطات الصناعية والفلاحية لأنها إضافة إلى خلقها للثروة فإنها كفيلة لامتصاص أكبر قدر من اليد العاملة.

2.4. تقييم فعالية هيئات دعم المقاولاتية في التشغيل على مستوى ولاية بومرداس:

لقد راهنت الدولة الجزائرية على المقاولاتية في امتصاص البطالة وتفعيل القطاعات الاقتصادية وكذا تدعيم التنمية المحلية، ومن خلال هذا المطلب سنحاول تقييم فعالية هيئات دعم المقاولاتية على مستوى ولاية بومرداس.

1.4. مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"ANGEM" في خلق فرص العمل

وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004(الجريدة الرسمية، 2004)، تعمل الوكالة تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، ويهدف جهاز القرض المصغر إلى محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النساء(زغبة، 2012، صفحة 14)، وتتمثل مهامها في: (ANGEM، 2017)

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم؛
- منح قروض بدون فوائد؛
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي تمنح لهم؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛
- المساعدة التقنية والمرافقة المجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم؛
- إعطاء الفرصة للمستفيدين من المشاركة في المعارض والصالونات أين يتم التعارف بينهم واكتساب خبرات مختلفة وكذا خلق فضاءات جديدة لتسويق منتوجاتهم.

تضمن وكالة القرض المصغر تمويل حاملي المشاريع حسب الصيغ التالية:(الجريدة الرسمية، 2011، صفحة 6)

- تمويل شراء المواد الأولية عن طريق منح قرض بدون فوائد لشراء مواد أولية لا تتعدى كلفتها 100000دج وتصل إلى 2500000دج على مستوى ولايات الجنوب.
- تمويل إنشاء مشروع قرض من أجل اقتناء عتاد صغير ومواد أولية لازمة وهو عبارة عن تمويل ثلاثي يساهم فيه البنك بنسبة 70%، المستفيد بنسبة 1% ومساهمة الوكالة عبارة عن قرض بدون فوائد بنسبة 29 %.

لقد سجلت ولاية بومرداس خلال الممتدة من سنة 2013 إلى غاية سنة 2017 تراجعا كبيرا في إقبال الشباب على إيداع ملفاتهم للإستفادة من قروض مصغرة لشراء مواد أولية، إذ بلغ عدد الملفات المودعة 1362 ملف سنة 2013 وتراجع إلى 34 ملفا سنة 2017، نفس الملاحظة بالنسبة لعدد الملفات الممولة، إذ نسجل نفس التراجع خلال نفس المرحلة والجدول التالي يوضح بالإحصائيات ما سبق ذكره.

جدول رقم06: وضعية الملفات المودعة المتعلقة بالتمويل المخصص لشراء مواد أولية والمخصص بالتمويل الثلاثي

السنة	الملفات المودعة		الملفات المؤهلة		الملفات الممولة		مناصب العمل المستحدثة	
	شراء مواد أولية	التمويل الثلاثي	شراء مواد أولية	التمويل الثلاثي	شراء مواد أولية	التمويل الثلاثي	شراء مواد أولية	التمويل الثلاثي
2013	1362	435	1279	400	1276	229	1276	344
2014	2786	888	2235	691	2213	288	2213	00
2015	1313	503	1165	440	937	246	937	344
2016	260	95	347	146	174	111	174	166
2017	34	11	35	11	141	06	140	11

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

كما تبين المعطيات الإحصائية الواردة بالجدول أن هناك تراجعا كبيرا في عدد الملفات المودعة بين سنتي 2013 و2017 ونفس الشيء بالنسبة للمشاريع الممولة خلال نفس الفترة، كما نسجل وجود فجوة معتبرة بين الملفات المودعة والملفات الممولة لأن الإجراءات المتعلقة بالتمويل الثلاثي أكثر تعقيدا من البرنامج الأول المخصص لشراء مواد أولية كون أن البنوك تساهم في عملية التمويل، فيتعين على طالب التمويل بعد الحصول على موافقة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر القيام بإجراءات الحصول على الموافقة البنكية.

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأرقام المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فإن هذه الأخيرة حققت أرقاما معتبرة فيما يتعلق بمكافحة البطالة إذ ساهمت في استحداث 5637 منصب عمل جديد خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى غاية سنة 2017.

جدول رقم07 : مناصب العمل المستحدثة حسب القطاع

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
الفلاحة والصيد البحري	394	577	254	13	28
الصناعات الصغيرة	704	1350	628	144	112
الأشغال العمومية	96	70	46	27	02
الخدمات	286	114	315	101	06
التجارة	11	00	60	14	02
الصناعات التقليدية	109	102	30	/	03
المجموع	**1600**	**2213**	**1333**	**340**	**51**

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

بالرجوع إلى هذه الأرقام نلاحظ أن 4740 منصب شغل أي ما يعادل 84.08 % من المناصب المصرح بها استحدثت في إطار برنامج التمويل الموجه لشراء مواد أولية والذي لا يمكن اعتباره آلية لخلق مناصب الشغل لأنه موجه لنفس الأفراد بالمنزل، أي أن مناصب الشغل المصرح بها كانت موجودة من قبل ومنه نستنتج أن عدد المناصب المستحدثة في إطار برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أقل بكثير من الأرقام الرسمية.

2.4. مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" سابقا) في خلق فرص العمل :

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تعمل تحت وصاية وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي (الجريدة الرسمية، 1996، صفحة 12)، أنشئت بمقتضى المرسوم التنفيذي 296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وقد تم تعديله بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 ، لتتحول إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" أين انتقلت سلطة الوصاية عليها إلى الوزير المنتدب للمؤسسات المصغرة. (الجريدة الرسمية، 2020، صفحة 07)

تستهدف هذه الهيئة الشباب العاطلين عن العمل بين 19 و40 سنة الذين يحملون لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات، تتمثل أهم المهام الموكلة لهذا الجهاز في:

- التشجيع والدعم والموافقة على إنشاء المؤسسات؛
- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات؛
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب؛

- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرة لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع؛
- إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه؛
- تنظيم دورات لتعليم الشباب وتكوينهم وتجديد معارفهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية.

فضلا عن المهام المذكورة سابقا، وحسبما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20-329، فإن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مكلفة بالمهام التالية:

- تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- إعداد البطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية؛
- تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني؛
- إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة؛
- عصرنة ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة، وتشجع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة؛
- تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.

ويستفيد حامل المشروع من التمويل والامتيازات الجبائية للوكالة وفق 03 أشكال:(الجريدة الرسمية، 2011، صفحة 18)

- **التمويل الخاص:** يكون كل رأسمال المؤسسة ملكا لصاحبه وتساهم وكالة دعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسة من خلال تقديمها لإعانات جبائية وشبه جبائية؛

- **التمويل الثنائي:** في هذه الحالة رأس المال يتكون من مساهمة مالية من قبل المؤسسة وقرض بدون فائدة مقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث تبلغ نسبة المساهمة الشخصية للشباب 71% إذا لم يتجاوز مبلغ الاستثمار 5.000.000دج بينما تصل هذه النسبة إلى 72% إذا تراوح مبلغ الاستثمار بين 5.000.000دج و10.000.000دج، وحسب الإجراءات الجديدة لسنة 2020، في حالة الضرورة وبصفة استثنائية ,يتمكن الشباب ذوو المشاريع من إعادة تمويل مؤسساتهم المتعثرة وفق صيغة التمويل الثلاثي التي سوف نتطرق إليها، باستثناء القرض غير المكافأ، وتحدد شروط وكيفيات إعادة تمويل المؤسسات المصغرة المتعثرة بموجب قرار وزاري مشترك بين وزير المالية والوزير المكلف المؤسسات المصغرة؛

- **التمويل الثلاثي:** في هذه الحالة رأس المال يتكون من مساهمة المؤسسة ووكالة تشغيل الشباب إضافة إلى قرض بنكي تتولى الوكالة تغطية جزء من الفائدة المفروضة عليه.

غير أن هذا الشكل من التمويل عرف تعديلا سنة 2020، حيث أصبح كما يلي:

- 15 بالمئة من المبلغ الإجمالي للإستثمار عندما يقل الاستثمار عن عشرة (10) ملايين دينار أو يساويها؛
- تحدد نسبة المساهمة الشخصية ب 12 بالمئة عندما ينجز الإستثمار في المناطق الخاصة أو الهضاب العليا، وتحدد هذه النسبة بـ 10 بالمئة عندما ينجز الاستثمار في مناطق الجنوب.

سنقوم فيما يلي بعرض بعض الإحصاءات المتعلقة بالمشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وسنحاول تحليلها وتحديد مدى مساهمتها في استحداث مناصب العمل.

جدول رقم 08 : المشاريع الممولة من طرف "ANSEJ" ومناصب العمل المستحدثة حسب القطاع

السنة	2013		2014		2015		2016		2017	
	مشاريع ممولة	مناصب مستحدثة	مشاريع ممولة	مناصب مستحدثة	مشاريع ممولة	مناصب ستحدثة	مشاريع ممولة	مناصب مستحدثة	مشاريع ممولة	مناصب مستحدثة
الفلاحة والصيد البحري	09	27	04	12	08	20	15	44	07	19
الأشغال العمومية	15	46	15	44	22	62	12	35	08	20
الصناعة	38	119	26	79	47	133	29	79	17	47
الخدمات	248	565	100	207	113	263	66	171	22	65
الصناعات التقليدية	31	80	11	27	19	50	16	42	04	08
الري	03	14	/	/	/	/	/	/	/	/
المجموع	**344**	**851**	**156**	**369**	**209**	**528**	**138**	**371**	**58**	**159**

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم

من خلال المعطيات الواردة بالجدول، يتبين أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تراجع حيث بلغت 344 مشروعا ممولا سنة 2013 لتصبح 58 مشروعا ممولا سنة 2017، كما نلاحظ أيضا أن معظم المقاولين يميلون إلى الاستثمار في قطاع الخدمات؛ بينما قدر معدل مناصب العمل المستحدثة في إطار المقاولات المنشأة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال نفس الفترة بما يقارب 03 مناصب عمل لكل مؤسسة من مجموع 2278 منصب شغل.

3.4. مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "CNAC" في خلق فرص العمل:

هو مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تأسس بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994 تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94-01 المؤرخ في 11 ماي 1994.تكفل هذا الجهاز بدعم وإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة وكذا العمال الذين تعرضوا للتسريح لأسباب اقتصادية(الجريدة الرسمية، 2004، صفحة 18)، وله نفس المواصفات التقنية لجهاز دعم تشغيل الشباب ANSEJ من حيث المحتوى والخطوات المتبعة في تجسيد المبادرات المقدمة بحجم استثماري يصل إلى 10 مليون دينار (صيغة ثلاثية بين CNAC والبنك وصاحب المشروع)، تتمثل مهام هذا الجهاز فيما يلي:

- تكوين صاحب المشروع على يد خبراء في المقاولاتية لتوضيح السيرورة التي يجب أن تمر عليها عملية إنشاء المؤسسة؛
- الموافقة أثناء جميع مراحل المشروع ووضع مخطط الأعمال؛
- منح تحفيزات جبائية وإعفاءات جمركية؛
- المساعدة خلال جميع مراحل المشروع وتطوير دعم خطة العمل؛
- التخفيض في الفوائد البنكية.

سنعمل فيما يلي على تحليل تطور المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ومدى مساهمتها في خلق مناصب الشغل.

جدول رقم10: توزيع المشاريع الممولة مناصب العمل المستحدثة من طرف"CNAC" حسب القطاع

السنة	2013		2014		2015		2016		2017	
	مشاريع ممولة	مناصب مستحدثة	مشاريع ممولة	مناصب مستحدثة	مشاريع ممولة	مناصب ستحدثة	مشاريع ممولة	مناصب مستحدثة	مشاريع ممولة	مناصب مستحدثة
الخدمات	191	77	124	246	-	-	11	43	08	21
البناء والأشغال العمومية	28	28	18	77	-	-	02	14	00	00
الصناعة	26	26	24	93	-	-	00	00	02	06
الفلاحة	11	11	13	43	-	-	01	04	03	15
المجموع	**256**	**719**	**179**	**565**	**80**	**251**	**14**	**61**	**13**	**42**

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على إحصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية (الدلائل الإحصائية)

يتضمن الجدول تراجعا في معدلات التطور فيما يتعلق بالتمويل الموجه لإنشاء مشاريع في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، فنسجل أن عدد المشاريع الممولة بلغت 256 مشروعا سنة 2013 وتراجعت سنة 2017 إلى 13 مشروعا؛ ومن المنطقي أن هذا التراجع في تمويل المشاريع سوف يؤثر كذلك في مناصب الشغل المستحدثة؛ وإذا درسنا الأرقام المصرح بها من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، نلاحظ أنه حقق أرقاما متوسطة فيما يتعلق بمكافحة البطالة إذ ساهم في خلق 1638 منصب عمل خلال فترة 05 سنوات بمعدل ما يقارب 03 عمال لكل مؤسسة.

في الأخير يمكن تلخيص مناصب الشغل المستحدثة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهة الممولة والمرافقة لإنشاء المؤسسة حسب الشكل الموالي.

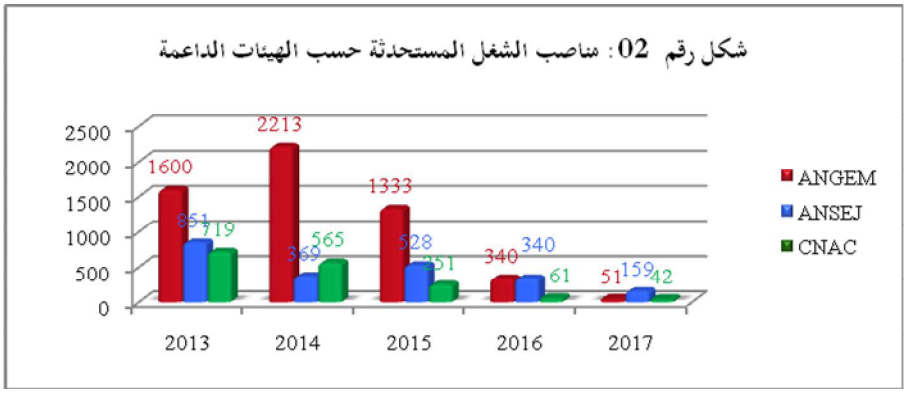

المصدر: من إعداد الباحثتين انطلاقا من الإحصاءات الواردة في الجداول أعلاه

من خلال تحليل المعطيات الإحصائية تم تسجيل تراجع على مستوى جميع الهيئات الداعمة للعمل المقاولاتي والذي يمكن تفسيره بسياسة ترشيد النفقات العمومية أو سياسة التقشف المتبعة من طرف الدولة بسبب التراجع في أسعار البترول والذي نتج عنه تراجع في إيرادات الميزانية العامة للدولة مما دفع بانتهاج سياسة مالية انكماشية.

5. خاتمة

رغم فعالية القطاع الخاص على مستوى ولاية بومرداس في التشغيل والذي أدى إلى انخفاض معدلات البطالة ورغم الإجراءات التحفيزية التي اتبعتها الدولة في تشجيع العمل المقاولاتي، إلا أن تأثير سياسة ترشيد النفقات العمومية التي اتبعتها الدولة ما بعد سنة 2015 بسبب انهيار أسعار البترول أثر وبشكل كبير على مختلف الأجهزة والهيئات الداعمة لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة والذي ظهرت أثاره بوضوح في تراجع كبير في عدد المؤسسات المنشأة سنة 2017 والذي أثر بدوره على استحداث مناصب الشغل وهذا ما يعني أن الاقتصاد الجزائري مبني على التبعية للمحروقات.

وفي هذا الصدد نحاول اقتراح التوصيات التالية:

- تشجيع الشباب على إنشاء مقاولات خاصة وإعطاء الأولوية للاستثمارات ذات الطابع الإنتاجي لاعتمادها على يد عاملة كثيفة خاصة فيما تعلق بمجالات تحويل المنتجات الفلاحية والخدمات المتعلقة بالصيد البحري وتربية المائيات إلى جانب قطاع السياحة.
- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب العمل؛
- إزالة العقبات البيروقراطية في الحصول على الدعم من قبل أجهزة الدعم والمرافقة لإنشاء مشاريع جديدة؛
- ترقية السياسات التحفيزية اتجاه المؤسسات لخلق مناصب شغل؛
- ضرورة توفير البيانات اللازمة والدقيقة عن الاحتياجات الفعلية لسوق العمل من خلال الاعتماد على أدوات حديثة في ذلك؛
- السعي لتحقيق مبدأ التوازن في التنمية لتفادي تفاقم البطالة في مناطق دون غيرها.

6. قائمة المراجع:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة،الجريدة الرسمية، 1975، العدد (78)الأمر 58/75 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم الصادر بتاريخ 30-09-1975.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، 2004، العدد (3) المرسوم التنفيذي 04-02 الذي يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 و50 سنة ومستوياتهم، المعدل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-158 الصادر بتاريخ 11 جانفي 2004
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، (2011)، العدد (14)، المرسوم التنفيذي رقم 03/11 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي 290/03.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، (1982). القانون 82-12 المتضمن القانون الأساسي للحرفي الصادر بتاريخ 31 أوت 1982.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية(2020)،العدد70، المرسوم التنفيذي رقم 20-329، الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 2020، المعدل والمتمم المرسوم التنفيذي رقم96-296 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ويغير تسميتها.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية(2011)،العدد19، المرسوم التنفيذي رقم 11-134 الذي يحدد شروط الاعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها، المعدل والمتمم المرسوم التنفيذي رقم03-15.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية(2004)،المرسوم التنفيذي 04-14 المتعلق بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.(6)"ANGEM"
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، (1996)، العدد 52، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المتضمن ضبط القانون الأساسي لإنشاءANSEJ.
9. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM. (2017). صيغ التمويل. تم الاسترداد من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit/
10. أيوب صكري، سمير محمد جلاب، علي شطة، (30 ديسمبر ، 2017). واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر –الإنجازات والطموحات-، (المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف: ميلة، المحرر) مجلة اقتصاديات المال والأعمال TFBE العدد (5).
11. عبد الحميد برحومة، طلال زغبة ، دور المشروعات الصغيرة الممولة في ظل آليات دعم تشغيل الشباب في القضاء على البطالة، حالة ولاية مسيلة-wp Récupéré sur http://iefpedia.com/arab/ .
12. سفيان بدراوي. (2015). ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول – دراسة ميدانية بولاية تلمسان. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوره –ل.م.د. تخصص علم إجتماع التنمية البشرية . تلمسان : جامعة أبي بكر بلقايد .
13. عمر علي إسماعيل. (2010). خصائص الريادة في المنظمات الصناعية وأثرها على الإبداع التقني. (جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد، المحرر) مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاجتماعية ، المجلد 12(العدد 4).
14. محمد قوجيل، يوسف قريشي. (2015). سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر. (جامعة قاصدي مرباح، المحرر) مجلة أداء المؤسسات الجزائرية(العدد7).
15. مديرية التشغيل لولاية بومرداس .(2017) .الحصيلة السنوية.
16. مديرية الصناعة والمناجم لولاية بومرداس .(2017) .التقرير السنوي لمصلحة ترقية الاستثمار والتطوير ومتابعة مساهمات الدولة.
17. JANSSEN, F. (2016). entreprendre une introduction à l'entrepreneuriat. boed supérieure Pays-Bas: revu et augmentée 2eme édition.
18. Radjhi, N. (2012). conceptualisation de l'esprit entrepreneurial, et identification des facteurs de son développement dans l'enseignement supérieure tunisien. thèse de doctorat , spécialité science de gestion. GRENOBLE.